الأمة الإسلامية اليوم حتى تحصل لها النهضة، لا بد من أن تجعل العقيدة الإسلامية الأساس الذي تتجه في حياتها إليه، وتقيم الحكم والسلطان عليها، ثم تعالج المشاكل اليومية بالأحكام المنبثقة عن هذه العقيدة، أي بالأحكام الشرعية بوصفها أوامر ونواهيَ من الله فقط لا بأي وصف آخر. وبذلك ستحصل النهضة قطعاً، بل ستحصل النهضة الصحيحة لا مجرد نهضة، وتعود الأمة الإسلامية لاقتعاد ذروة المجد وأخذ قيادة العالم مرة أخرى.

الراية
جريدة سياسية اسبوعية
تصدر عن حزب التحرير
صدر العدد الأول في ذي القعدة ١٣٧٣هـ / تموز ١٩٥٤م

/AlraiahNet/posts /alraiahnews info@alraiah.net
/rayahnewspaper @ht_alrayah /c/AlraiahNet

الأربعاء ٢٠ من شعبان ١٤٣٨ هـ الموافق ١٧ أيار / مايو ٢٠١٧ مـ | الرائد الذي لا يكذب أهله | العدد: ١٣٠ عدد الصفحات:٤ الموقع الالكتروني: http://www.alraiah.net

اقرأ في هذا العدد:

- الخطف والقتل تمهيدٌ لفرض التقسيم ...٢
- خطاب الباجي قايد السبسي لأهل تونس: نحكمكم أو نقتلكم ...٢
- محاولات الحكومة الإندونيسية حلّ حزب التحرير في إندونيسيا تؤكد عودة النظام القمعي المناهض للإسلام ...٤
- جولة أردوغان الخارجية: خدمة لأمريكا وخذلان للمسلمين ...٤

كلمة العدد

مؤتمر الأستانة يُلقي بشروره على ثورة الشام

بقلم: منير ناصر*

لقد كان مؤتمر أستانة ٤ والذي عقد في ٢٠١٧/٥/٤م، لقد كان محطة خطيرة في مسار ثورة الشام، حيث تمخض عن هذا المؤتمر اتفاق مناطق "خفض التصعيد" والتي تم التوقيع عليها من قبل روسيا وإيران وتركيا كدول ضامنة لتنفيذ هذا الاتفاق.

اتفاقٌ في ظاهره الرحمة، وفي باطنه من قبله العذاب، حيث ينص على وقف القصف والاشتباكات في المناطق المحددة، دون غيرها، كي يتفرغ النظام المجرم لإكمال مسيرة التهجير التي بدأها في محيط العاصمة دمشق، ففور بدء سريان الاتفاق بدأ النظام بتهجير حي برزة الدمشقي ومن ثم بدأ هجومه على حي القابون الدمشقي محرزاً تقدماً في المنطقة على حساب الثوار، في الوقت الذي تجري فيه في نفس الحي مفاوضات تفضي إلى إخراج ساكنيه إلى إدلب، ضمن صفقة تشبه الصفقات التي طالت كثيراً من أحياء تحيط بدمشق معقل النظام.

كما أن بنود هذا الاتفاق المشؤوم تنص على "اتخاذ جميع التدابير اللازمة لمواصلة القتال ضد داعش وجبهة النصرة وجميع الأفراد والجماعات والمؤسسات والكيانات الأخرى المرتبطة بالقاعدة أو داعش وغيرها من التنظيمات الإرهابية التي حددها مجلس الأمن الدولي داخل وخارج مناطق التصعيد"، ما يعني أن هذا الاتفاق يوجد شرخاً كبيراً في صفوف الثوار بين من يوافق ومن يعارض، ومن ثم محاربة من يعارض هذا الاتفاق تحت ذريعة (الإرهاب)، وأيضاً فإن الاتفاق يعطي الحق للطائرات الروسية والأمريكية لقصف مناطق المسلمين في الشام تحت الذريعة نفسها التي لطالما استخدمها النظام في حربه على الثورة، وهي "محاربة الإرهاب".

إن التوقيع على هذا الاتفاق والموافقة عليه هو إعلان انتهاء العمل على إسقاط النظام عسكرياً والخوض في الحل السياسي، وهذا عين ما تريده أمريكا وكانت تسعى له منذ عقد مؤتمر جنيف١ في حزيران ٢٠١٢م، وهذا يمهد لنزع السلاح من المعارضة وحصر حمل السلاح في الجهات المعترف بها دولياً وهي جهة النظام المجرم لا غير، وهذا يمهد لوأد الثورة، وقتلها قبل أن تؤتي ثمارها، وقبل أن تحقق أيّاً من أهدافها.

في هذا الاتفاق كان العنصر التركي هو الأبرز، حيث يبدو جلياً أنه سعى حثيثاً لتوقيع الاتفاق والمضي به قُدماً، مع أن تركيا هي نفسها التي أطلقت الوعود بدفاعها عن الثورة وحملت لواء الصداقة للشعب السوري، وبهذا الاتفاق تضمن تركيا عدم شنّ عمليات عسكرية ضد النظام من قبل المعارضة الموقّعة على الاتفاق، وهذا أمرٌ يبدو بوضوح أنه لصالح النظام المجرم، فلماذا تقدم هذه الخدمات وتسعى لإنجاح الحل السياسي الأمريكي؟!، إنها تطمع في إطلاق يدها لمنع الأكراد من إقامة دولة على حدودها في الجنوب، رغم أن "درع الفرات" طردت تنظيم الدولة من جرابلس والباب، بينما بقيت منبج تحت سيطرة المليشيات الانفصالية الكردية، والتي لطالما طالبت تركيا من أمريكا أن تنسحب هذه المليشيات شرق الفرات، وانتهت عملية "درع الفرات" ولم تنجز ما صرحت به تركيا، وبعد هذا الاتفاق تلقت هذه المليشيات دعماً من أمريكا، وقامت بإحراز تقدم على حساب تنظيم الدولة حيث سيطرت على مدينة الطبقة شرق حلب، وبهذا تصبح هذه المليشيات المدعومة من أمريكا على أطراف الرقة معقل تنظيم الدولة، ويتبدد حلم تركيا في تقديم فروض الطاعة

..... التتمة على الصفحة ٣

دوافع وأبعاد إعلان حماس لوثيقتها الجديدة

من إصدارات أمير حزب التحرير العالم الجليل عطاء بن خليل أبو الرشتة

السؤال: أعلنت حماس من الدوحة الاثنين ٢٠١٧/٥/١ قبولها بدولة فلسطينية على حدود ٦٧ باعتبارها "صيغة توافقية وطنية مشتركة" وحذفت عبارة "تدمير إسرائيل" وأعلنت استقلاليتها عن الإخوان المسلمين... وسؤالي من شقين:

الأول: هل إعلان حماس لوثيقتها الجديدة مرتبط بحلول سلمية تفاوضية تحملها الإدارة الأمريكية الجديدة؟ أو أن هذا "الانقلاب" في أهداف حماس كان بتأثير من أوروبا في خط منفصل عن السياسة الأمريكية؟

الجواب: من أجل إدراك دوافع وأبعاد إعلان الوثيقة الجديدة، والمسماة "وثيقة المبادئ والسياسات العامة لحركة حماس"، وعلاقة ذلك بأمريكا وأوروبا... نستعرض كل ذلك فيما يلي:

أولاً: نتائج تنازلات المنظمة ثم لحاق حماس بها:

١- تنازلت منظمة التحرير "ممثل فلسطين المزعوم" عن ٨٠٪ من أرض فلسطين (احتلال ٤٨) بحجة أن تكون لهم دويلة في المحتل ١٩٦٧، ولكن اليهود بدل أن يقدموا في مقابل ذلك اعترافاً بما تبقى من فلسطين (احتلال ٦٧) للفلسطينيين قدموا اعترافاً بمنظمة التحرير! بل إن دولة يهود والغرب عموماً سرعان ما حوّلوا وبنجاح الكيان الناشئ عن منظمة التحرير "السلطة الفلسطينية" وفق اتفاقيات أوسلو المشؤومة، حولوا السلطة إلى خادم أمني لكيان يهود وإلى مسلسل من التنازلات الخيانية بحجة إحلال السلام... وأمريكا وأوروبا يعلمون أن رفض كيان يهود لتقديم أي تنازلات مهما صغرت وبذرائع أمنية هي العقبة الرئيسية أمام تحقيق ما يسمى بالسلام، إذ إن منظمة التحرير قد قدمت تنازلات هائلة، وهي مستعدة لتقديم المزيد من التنازلات في مقابل إعلان أي تسوية يطلق عليها "دولة فلسطينية" ولو أنها منزوعة السلاح ومنزوعة السيادة، أي ليس فيها من الدولة إلا الاسم، ومع ذلك فكيان يهود يريد المزيد لأنه يدرك والجميع يدركون أن من يهن يسهل الهوان عليه...

٢- استمرت حماس في تصريحاتها الساخنة ضد تنازلات المنظمة لدولة يهود مقابل دويلة على المحتل في ٦٧، وهذا جعل السلطة الفلسطينية في موقف ضعيف في مفاوضاتها التي تلت توقيع اتفاقية أوسلو، فكانت الخطةُ الخبيثة لجعل حماس تلحق بالمنظمة بتوصيلها إلى الحكم في ظل

..... التتمة على الصفحة ٣

حزب التحرير في إندونيسيا يرفض خطة الحكومة الإندونيسية الساعية لحظره

أكد حزب التحرير في إندونيسيا، عبر بيان صحفي أصدره المكتب الإعلامي للحزب هناك يوم الاثنين ١١ من شعبان ١٤٣٨هـ، ٠٨ أيار/مايو ٢٠١٧م، بعنوان "رفض خطة الحكومة السّاعية إلى حظر حزب التحرير في إندونيسيا"، أكد اعتراضه بشدة على خطة الحكومة لحلّ الحزب، لكونها خطوة لا أساس لها على الإطلاق. وقال إن الحزب كيان قانوني يمتلك الحقوق الدستورية للقيام بالدعوة اللازمة من أجل مصلحة الأمة والبلد، إضافة إلى أن الادعاءات القائلة بأن أنشطة الحزب تعرض سلامة جمهورية إندونيسيا الموحدة للخراب، هي اتهام كاذب. وأضاف البيان: من خلال نشاطات الدعوة التي قادها حزب التحرير بكثافة في جميع أنحاء إندونيسيا، فقد قدم الحزب مساهمات جليلة فيما يتعلق بتنمية الموارد البشرية بتكوين شخصيات واعدة سامية بوجه الفساد والحركات الانفصالية والتفكك. ولذلك فإن الادعاء بأن الحزب ليس له دور إيجابي، هو ادعاء غير صحيح. وخلص البيان إلى مطالبة الحكومة بوقف الخطة، وإذا ما استمرت في ذلك، فإن الرأي العام سيمتلك أدلة أكثر تثبت كون نظام الحكم الحالي نظاماً قمعياً مناهضاً للإسلام، بدليل تجريم العلماء، ومنهم من لا يزال معتقلاً حتى الآن، ومن ثم منع وعرقلة أنشطة الدعوة، والآن اتخاذ خطوات لحل التنظيمات الإسلامية، وفي الوقت ذاته، فإن النظام يدافع وبشدة عمن أهان القرآن الكريم، وذلك عبر جلسات استماع غير عادلة مطلقاً في المحكمة رآها عامة الناس بشكل جلي.

تصاعد وتيرة الأحداث المعادية للمسلمين في أمريكا حوالي ٥٧٪ عن السنة الماضية

بحسب تقرير نشره موقع جريدة (لوس أنجلوس تايمز، باللغة الإنجليزية) فإن عدد الحوادث والجرائم المعادية للمسلمين في أمريكا وصلت خلال السنة الماضية إلى أعلى مستوياتها، وذلك حسب تقرير جديد من منظمة شهيرة لحقوق المسلمين المدنية. حيث سجل التقرير الذي أعده مجلس العلاقات الأمريكية ـ الإسلامية زيادة وصلت إلى ٥٧٪ في الحوادث المعادية للمسلمين السنة الماضية مقارنة بـ ٢٠١٥. وقد تضمنت لائحة الضحايا إضرام النار بالمساجد، ونزع غطاء رأس المسلمات أثناء سيرهن في الشارع، وتلقي مجموعات إسلامية لرسائل تهديد، وطرد مسلمين من وظائفهم أو حرمانهم من الترقيات بسبب دينهم أو تعرضهم "للمساءلة غير الملائمة" من الإف بي آي أو وكالات حكومية أخرى، حسب ما ذكره التقرير. ولإنتاج التقرير الذي تم إصداره الثلاثاء فإن مؤسسة كير تفحصت آلاف المكالمات والرسائل التي تم إرسالها إلى العشرات من مكاتبها المنتشرة في أرجاء أمريكا كما راجعت بيانات من تقارير إعلامية وطنية ومحلية. كما تضمنت العملية إجراء مقابلات مع شهود عيان ورجال شرطة. كما أنه لم يتم التبليغ عن كل الحوادث إلى الشرطة أو تسجيلها كجرائم من قبل منفذي القانون. حيث قالت مؤسسة كير إن تقريرها ليس سوى "صورة جزئية عما يواجهه المجتمع الأمريكي المسلم". وقد اقترح مسؤولون أن التقرير عرض صورة أكثر دقة مقارنة ببيانات الشرطة لأن الجرائم المعادية للمسلمين "كثيرا لا يتم التبليغ عنها لمنفذي القانون ولمؤسسات المجتمع". "لقد حان الوقت لتقوم إدارة ترامب بتناول المشاعر المتنامية المعادية للأقليات في أمتنا بجدية" حسب ما قاله كوري سايلر، أحد المشاركين في كتابة التقرير ومدير دائرة مراقبة ومحاربة الإسلاموفوبيا في مؤسسة كير. حيث قال سايلر إن هذا الارتفاع تم "الترويج له على الأقل بشكل جزئي" من قبل الرئيس ترامب خلال حملته السنة الماضية، بما في ذلك وعده بحظر سفر المسلمين إلى أمريكا وإعلانه أن "الإسلام يكرهنا". كما سجل سايلر "خطاب حملة الرئيس السام، وتعيين الإسلاموفوبيين لصنع السياسات وتقديم سياسات إسلاموفوبية كـ"حظر المسلمين"."

الراية: **إن تصاعد وتيرة أعمال العنف والاعتداء ضد المسلمين في أمريكا هو أمر غير مستغرب بل إنه أمر متوقع، إلا أن الجدير ذكره هو أن ترامب ليس هو المُلام الوحيد في تنامي وتيرة العدوانية في أمريكا ضد المسلمين. بل إن الإعلام الأمريكي الذي يمتلكه ويسيطر عليه الرأسماليون أساطين رأس المال في أمريكا، يدأب في كل حين على تشويه صورة الإسلام وسمعة المسلمين بشكل روتيني. وهذا ما يتخذه اليمينيون المتطرفون كرخصة مفتوحة وذريعة خبيثة للتهجم على الإسلام والتصرف بعدوانية وعنف ضد المسلمين، وهذا ما يجب أن يدفع المسلمين في أمريكا لتبقى عيونهم مفتوحة على المؤامرات التي تحاك ضدهم، كما ويجب أن يدفع المسلمين كافة للعمل لإقامة الخلافة على منهاج النبوة التي هي وحدها القادرة على إنقاذ الإسلام والمسلمين من هجمات أمريكا والدول الاستعمارية ومكرهم.**

الخطف والقتل تمهيدٌ لفرض التقسيم

بقلم: وائل السلطان – العراق

(في مقابلة للغد برس مع النائب أحمد المساري خلال شهر أيار الجاري سأله المذيع عن المختطفين من محافظتي صلاح الدين والأنبار، فأجاب أنهم أكثر من ٣٠٠٠ مختطف وهـؤلاء تم اختطافهم بالأماكن التالية، العدد الأكبر في منطقة الرزازة ويتجاوز عددهم ١٨٠٠ شخص، والأعداد الأخرى هي في الصقلاوية وجنوب صلاح الدين سامراء والـدور وحـزام بغداد وجرف الصخر ومناطق في ديالى. من اختطفوا ليسوا عند الأجهزة الأمنية والدليل أن الحكومة تقول إنه لا معلومات لديها حول وجودهم أو مصيرهم وهذا يدل على أنهم مختطفون عند جهات غير رسمية حالهم حال المختطفين القطريين.

ويقول: نحن لدينا معلومات أن هؤلاء المختطفين مـوجـودون لـدى الجهة نفسها التي اختطفت القطريين وهناك محاولات لأن نصل إليهم، قطعا

لدينا معلومات أنهم موجودون في منطقة جرف الصخر. وجرف الصخر مسيطر عليه من قبل قوى أو فصيل من فصائل الحشد ليس تابعا للحكومة وليس تحت سيطرتها، وهناك معتقلات أخرى ولكنهم ليسوا عند أجهزة الدولة لذا فهم بحكم المختطفين لا المعتقلين). انتهى.

المدقق في هذا اللقاء يدرك تماما مدى الفلتان الأمني في عموم العراق رغم سيطرة الاحتلال الأمريكي على القرار السياسي والعسكري والأمني، بدليل أن أي تحرك ذاتي لهذه المليشيات تجاه تنظيم الدولة يضرب من قبل الطيران الأمريكي محددا عليه سيره في عمليات ما تسمى بالتحرير ،فما يجري من اختطاف لـلآلاف من أهالي هذه المناطق إنما يجري على عين أمريكا وتحت رقابتها وهـو يسير ضمن ما تريده للناس في العراق من فوضى تبقيهم منشغلين بين قاتل ومقتول وخاطف ومخطوف فلا أمان لهم ولا استقرار ولا حول لهم ولا قوة.

الضغط الإجرامي على أهالي تلك المناطق إنما يترك الحجة بيد القيادة السياسية فيها لأنْ تطالب بحكم إقليمي، فما خرجت هذه المناطق من شدة ظلم التنظيم وإجرامه حتى تجد نفسها تحت مطرقة المليشيات الغادرة تختطف أبناءهم وتروع أهلهم.

وهكذا تسير أمريكا بخطى إجرامية لتحقق بما تستطيعه من تفتيت وقتل روح الاتحاد التي سادت الناس بعد أعمال تخليص هذه المناطق من نيران تنظيم الدولة، أتت لتثبت لأمريكا أن أبناء الأمة الإسلامية تجمعهم روابط شديدة الوثاق.

ولكن المكر الأمريكي الإجـرامـي يمد يد الغدر لتضرب هذه الـروح التي لملمت جراحها لتحظى بشيء من أمان ضربتها بيد الطائفية من جهة وبيد تنظيم الدولة من جهة أخـرى الـذي أبقته طليقا في محافظتي صلاح الدين والأنبار.

إن الدفع للتقسيم قسرا يدل على صعوبة تحقق هذا المخطط الممزّق للأمة لأنهم تجمعهم روابط وثيقة بشكل يصعب تفكيكها، ولكنه للأسف ليس مستحيلا، فبعد كل هذا الإجرام أضحى ممكنا ولو بصعوبة بالغة.

فما كان قدوم أمريكا إلى البلاد تحريرا لها، إنما هو احتلال لها لنهب ثرواتها وسلب مقدراتها، فها هو العراق يرزح تحت مشاكل اقتصادية معقدة وفلتان أمني مـزر، فمن ظن بالذئب خيرا بات فريسة له لا محالة.

فلا يوجد حل حقيقي ولا أمان صادق إلا في دولة تحكم بشرع الله بحق، قال عز من قائل: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَىٰ لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّن بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا وَمَن كَفَرَ بَعْدَ ذَٰلِكَ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ ■

خطاب الباجي قايد السبسي لأهل تونس: نحكمكم أو نقتلكم

بقلم: محمد الناصر شويخة*

أعلن الرئيس التونسي الباجي قايد السبسي يوم الأربعاء ٢٠١٧/٠٥/١٠ أن الجيش سيحمي مستقبلا مناجم الفوسفات وحقول الغاز والبترول من أي تحركات شعبية قد تعطل إنتاجها. وقال السبسي في خطاب ألقاه بقصر المؤتمرات في تونس أمام نحو ٢٠٠ من مسؤولي الدولة وممثلي الأحزاب والمنظمات المحلية "من هنا ومستقبلا الجيش التونسي هو الذي سيحمي مناطق الإنتاج".

وأضاف "أنبّهكم، عندما يتولى الجيش مسؤولية فإن التعامل معه يصبح صعبا". وتابع: "أعرف أنّ هذا قرار خطير لكنه ضروري لأن الديمقراطية شرطها الأساسي هو دولة القانون وإن كنّا متمسّكين بالدّيمقراطية فيجب أن نقبل بدولة القانون".

جاء خطاب السبسي بعد أن فشلت حكومة يوسف الشاهد في إسكات الاحتجاجات الشعبيّة التي ما فتئت تنتشر لتشمل أغلب مناطق البلاد، ولقد اختار الرئيس هذه المرّة أن يكون ظهوره في خطاب "منتظر" روّجت له وسائل الإعلام وجمع فيه كلّ المسؤولين (وزراء، وكتل برلمانيّة، وهيئات دستوريّة، ومعارضة، واتّحاد الشّغل واتّحاد الأعراف...) إيهاما بأنّه سيكون خطابا فصلا، يحسم المشاكل ويضع خطوطا كبرى لحلّها، غير أنّ الخطاب لم يكن سوى إعلان قرار تكليف الجيش حماية مصادر الموارد الطبيعيّة من فوسفات ونفط وغاز.

كشف خطاب الرئيس عن عقليّة الطبقة السياسيّة الحاكمة اليوم في تونس فهي العقليّة نفسها التي حكمت تونس منذ بورقيبة وبن علي، فالحاكم في تونس لا يرى المشكلة في نظامه ولا في مسؤوليه إنّما المشكلة في النّاس، فالسبسي رأى أنّ الأزمات المتراكمة السياسيّة والاقتصاديّة والإنسانية وحتّى الأخلاقيّة، تكمن في احتجاجات الناس المتواصلة وأنّها هي التي أزّمت الأوضاع وعطّلت الإنتاج ممّا قلّص موارد الدّولة الماليّة واضطرّت الحكومة إلى صندوق النقد الدولي والبنك العالمي للاقتراض حتّى فاق الدّين العمومي ٦٣ في المائة من الناتج الخام.

هكذا وقف السبسي يوم ١٠ أيار/مايو ٢٠١٧ ينزّه حكومة الشّاهد مُديناً جماهير النّاس التي خرجت تطلب حقّها في ثروات بلادها ويحمّلها مسؤوليّة الأزمات المتراكمة في البلاد. وأنّه لم يبق له وللحكومة من خيارات سوى إقحام الجيش لمواجهة تصاعد الغضب الشعبي في تطاوين وقفصة والكاف وقرقنة والقيروان وغيرها من الجهات التي سيشملها قرار تكليف الجيش حماية مصادر إنتاج الثروات الباطنيّة. ثمّ إنّ الرئيس لم يكتف بإعلان قرار عسكرة مناطق الثروة، بل هدّد المحتجّين بعواقب مواجهة المؤسسة العسكريّة التي "تختلف في تعاملها مع الاحتجاجات عن المؤسّسة الأمنيّة" حسب تعبيره.

نعم إنّ الباجي ومعه الفئة الحاكمة ترى أنّ المشكل اليوم في النّاس وأنّ على النّاس أن يصبروا فإن لم يستطيعوا الصّبر فسيُجبرهم رصاص الجيش على الصبر. هكذا فكّر من قبلُ بورقيبة ثمّ بن علي، فالجميع يذكر أحداث كانون الثاني/يناير ١٩٧٨م حين واجه بورقيبة احتجاجات النّاس برصاص الجيش وسقط المئات من القتلى وكرّرها في ١٩٨٤م، وهكذا خطب بن علي يوم ٢٠١٠/١٢/٢٨ متّهما المحتجّين بأنّهم مجرّد عصابات تخريبيّة ساءها نجاح الدّولة فأمر قنّاصته بقنص النّاس وأنزل الجيش إلى الميادين من أجل إرهاب النّاس وإسكاتهم.

إنّها العقليّة نفسها، عقليّة الطّغاة تتواصل، والسياسة نفسها، سياسة نحكمكم أو نقتلكم، تستمرّ.

في تونس مناطق كثيرة تحوي ثروات باطنيّة: الجنوب كلّه (أكثر من ثلث البلاد) من صفاقس إلى تطاوين وقبليّ أكبر ولايتين في تونس وهي الولايات التي تحوي ثروات هائلة من النفط والغاز، ومناطق الحوض المنجمي في قفصة تشمل كامل ولاية قفصة وتمتدّ إلى ولاية توزر جنوبا تحوي مناجم الفوسفات وإذا أضفنا إليها ولايتي القيروان (الوسط) (حيث كشفت شركة كندية عن مخزون نفطي غزير) وولاية المهدية (الساحل) حيث حقل النفط في السواسي، وولايات الشمال الغربي (سليانة والكاف) حيث ثروة من الفوسفات تقدّر بـ ١٠ مليارات من الأطنان من الفوسفات الذي يقول الخبراء إنّه يحوي اليورانيوم، وولايات الشمال الشرقي حيث تنتصب منصّات البترول في عرض البحر... وأحواض الملح التي تمتدّ على طول السّاحل الشرقي من الساحلين إلى جرجيس.

أغلب هذه المناطق عانت طوال سنوات الاستعمار الفرنسي من "العسكرة" والاستغلال الفاحش، ستجد نفسها مرّة أخرى محاطة بأسلاك شائكة بسبب قرار رئاسي لم يجد غير الآلة العسكرية ليردّ على مطالب المحتجّين ولم يبحث عن خيارات أخرى غير التعامي عن الأسباب الحقيقيّة لغضب المحتجّين الذين أنهكهم الفقر والبطالة وهم يرون شاحنات الفوسفات تغدو وتروح أمامهم كلّ يوم محمّلة بثروات بلادهم ويرون أنابيب النفط والغاز تسيل بثرواتهم نحو موانئ تحملها إلى ما وراء البحار، وهم إزاء كلّ ذلك لم يحصّلوا سوى التلوّث والأمراض والموت ووعود كثيرة لا تأتي!

لقد كان ملفّ الثروات من الملفّات الفاضحة حيث فضح الهيمنة الاستعماريّة على البلاد التونسيّة، وانكشف للجميع أنّ الشركات الاستعماريّة تسيطر على أغلب ثروات البلاد بعقود فضيحة بل جريمة، وانكشف للجميع أنّ الفئة السياسيّة في تونس تواطأت على هذه الجريمة فقد رفضت الحكومات المتعاقبة كشف العقود أو مراجعتها، بل استماتوا في الدّفاع عن مصالح الشركات الاستعماريّة، فرأينا الحكومة بطمّ طميمها تهرع ذات ليلة إلى جزيرة قرقنة من أجل تثبيت وجود شركة بتروفاك البريطانيّة وضمان مصالحها على حساب شباب جزيرة قرقنة المعطّلين، والحال أنّ القضاء التونسي أثبت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ أنّ شركة بتروفاك تحصّلت على امتياز حقل الغاز بقرقنة برشوة المدعو منصف الطرابلسي صهر الرئيس المخلوع بن علي، ممّا يجعل امتلاك بتروفاك البريطانيّة لحقل الغاز غير مشروع وغير قانوني ويجيز للدولة التونسيّة أن تسترجع الحقل بل يجيز لها أن تحاسب الشركة وتستردّ منها كلّ ما نهبته، وكذلك الأمر بالنّسبة إلى شركة بريتيش غاز التي استولت على حقل ميسكار في صفاقس منذ ١٩٩٢م بنسبة مائة بالمائة وما زالت تنهبه إلى اليوم، وكذلك الأمر بالنّسبة إلى الملح (الذهب الأبيض) فقد استأثرت به شركة كوتوزال الفرنسيّة بعقد منذ ١٩٤٩م تستولي به الشركة على مساحات شاسعة بسعر فضيحة (٠،٠٣ دينار للهكتار) والجريمة أنّ وزير الصّناعة سنة ٢٠١٦م مدّد لهذه الشركة عقدها بـ١٠ سنوات أخرى... هذه بعض أمثلة عن جريمة الطبقة السياسيّة (وما خفي كان أعظم).

المسألة في تونس اليوم: نظام ديمقراطيّ تسرّبت من ثقوبه أركان النّظام السابق، وكثير من الانتهازيين إلى الحكم قبلوا أن يكونوا سماسرة للشركات الاستعماريّة التي تستولي على ثروات البلاد، فلمّا انكشف الأمر وقام النّاس يريدون استرداد بلادهم وثرواتهم من الاستعمار قامت الحكومة تريد ترويضهم وخداعهم وامتصاص غضبهم ففشلت، فخرج الرئيس يأمر الجيش بحماية الشركات الاستعماريّة من غضب النّاس.

والسؤال اليوم:

هذا الوضع صار معلوما للجميع، وهو معلوم للجيش: قادته وضبّاطه وجنوده. فهل سيقبلون بحماية المستعمر وقتل أبنائهم؟ خاصّة وأنّ الشباب الثائر في تونس خرج يردّ على خطاب الرئيس المهزلة بمزيد من الاحتجاج والغضب بما يعني أنّهم لن يستسلموا ولن يفرّطوا في بلادهم للمستعمر ينتهكها.

هل سيقبل الجيش بالدّور الذي سطّره المستعمر؟ المستعمر يريد أن يجعل في البلاد مناطق "خضراء" يحرسها الجيش وتضمّ مقرّات الحكومة والإدارة ومنابع الثروة والإنتاج التي تسيطر عليها الشركات. ويترك باقي البلاد لثائرين ينفّسون عن أنفسهم بالاحتجاج أو بالفوضى ■

* رئيس المكتب الإعلامي لحزب التحرير في ولاية تونس

مبادرة (خفض العنف) مؤامرة أمريكية للقضاء على الثورة وتأمين عميلها بشار المجرم

في استقراء منه للنتائج التي ستترتب على مبادرة (خفض العنف) التي وقّعت عليها كل من روسيا المجرمة ونظامي تركيا وإيران، أدوات أمريكا لإجهاض ثور الشام؛ وذلك في ختام مؤتمر أستانة الرابع. أوضح حزب التحرير في ولاية سوريا، لأهل الشام الثائرين الصامدين أن ما سمي بمبادرة (خفض العنف) هي مؤامرة جديدة برعاية أمريكية للقضاء على الثورة وتأمين عميلها نظام بشار المجرم، وقال في نشرة وزعها الأحد ١٠ من شعبان ١٤٣٨هـ، الموافق ٠٧ أيار/مايو ٢٠١٧م، إن هذه المبادرة هي فتنة جديدة وشق للصف واقتتال، بين معارض للاتفاق وموافق عليه، ومن ثم بين من يرضى عنه الغرب ومن هو غاضب عليه. علاوة على تحويل فصائل الثورة إلى حراس لمناطق النظام كما حدث يوماً في كفريا والفوعة، وذلك لقمع أي محاولة جادة لتحرك مخلص. وإراحة النظام وتفرغه لاستعادة مناطق أخرى. وذكرت النشرة أن مبادرة خفض العنف هذه تمهد لإيجاد مناطق منزوعة السلاح ومن ثم عزل الخارجين عن الإرادة الدولية والرافضين للحل الأمريكي في منطقة صغيرة لضربهم والقضاء عليهم. إلى جانب شرعنة استمرار القصف الروسي وقصف التحالف الصليبي الذي تقوده أمريكا وقتل المسلمين من غير تفريق بينهم تحت ذريعة قصف (الإرهابيين). عدا عن دخول قوات تركية وعربية إلى المناطق المحررة بحجة الفصل بين النظام والمعارضة للإشراف المباشر على الفصائل المرتبطة بها، وإعادة هيكلتها وتأهيلها من جديد للاندماج في مرحلة تالية مع جيش النظام. وقالت النشرة إننا في حزب التحرير/ ولاية سوريا ندق ناقوس الخطر، ونذكّر المخلصين بأن التاريخ أثبت أن كل تدويل لقضايا المسلمين يعني تسليمها لأعدائها، قال تعالى: ﴿وَلَا تَرْكَنُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ وَمَا لَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ أَوْلِيَاءَ ثُمَّ لَا تُنْصَرُونَ﴾. وخلصت النشرة إلى القول: إن اتفاق "المناطق المؤمنة" ما هو إلا حفرة جديدة يريد إيقاعنا فيها أساطين المكر العالمي، للقضاء على الثورة قبل وصولها إلى مبتغاها... فهل نبقى متفرجين إلى أن يغرس أعداؤنا الخناجر في قلوبنا، أم نتحرك بسرعة وكفاءة لمنع تنفيذ هذا الاتفاق الخطير، والأخذ على أيدي المتلاعبين بدماء المسلمين، ومن ثم تبني المشروع السياسي الواضح المنبثق عن عقيدة لا إله إلا الله محمد رسول الله، والذي قدمه حزب التحرير، واتخاذ الحزب قيادة سياسية تقود السفينة إلى بر الأمان؟.

تتمة: دوافع وأبعاد إعلان حماس لوثيقتها الجديدة

الاحتلال ومن ثم التعامل معه وقبول المفاوضات على دويلة في ٦٧ وهذا يقود بطبيعة الحال إلى الاعتراف بكيان يهود! ولأن المنظمة منخرطة حتى النخاع في مشاريع الغرب وعلى رأسه أمريكا لتركيع أهل فلسطين وحملهم على القبول بكيان يهود، فقد شاركت المنظمةُ الغربَ في المؤامرة لإيصال حركة حماس إلى السلطة في ظل الاحتلال... وساهمت المنظمة في ذلك من وراء ستار أو دون ستار لأنها تدرك أن الحكم في ظل الاحتلال سيوصل حماس إلى ما وصلت إليه فتح والمنظمة... وهكذا نجحت حركة حماس في الانتخابات التشريعية ٢٠٠٦، ورفضت بقية الفصائل تشكيل حكومة وحدة وطنية معها، وكان ذلك لتوريطها في الحكم تحت الاحتلال، وفي الوقت ذاته كانت قطر تكثف من اتصالاتها بحركة حماس وتعلن دعمها لها، ومن ثم كان استيلاء حركة حماس على كامل قطاع غزة... وبانغماس حركة حماس في حكم قطاع غزة وتفردها به فقد اكتمل إيقاعها في الفخ، إذ إن كيان يهود يرفض التعامل معها في المسائل الخدمية لمليوني شخص هم سكان قطاع غزة باعتبارها جماعة "إرهابية"، وأما مصر فقد شددت عليها الحصار خاصة بعد تسلم السيسي للحكم، وهكذا أصبح قطاع غزة وحكم حركة حماس فيه بين فكي كماشة نظام السيسي وكيان يهود، وكانت السلطة في رام الله تكمل هذا الطوق كونها الجهة التي تتعامل مع كيان يهود بخصوص قطاع غزة، ومن ثم أصبحت حماس لا يمكنها تأمين متطلبات الحياة الأساسية للناس القابعين تحت حكمها... وبهذا الواقع فقد وضعت حركة حماس نفسها بحكمها لغزة تحت الاحتلال وفق نصائح قطر بين خيارين أحلاهما مر، فإما الانهيار وعودة سلطة عباس للقطاع، وهذا ما ترفضه حماس... وإما الاستجابة لنصائح الداعمين خاصة قطر بتليين المواقف تجاه كيان يهود وبناء نوع من العلاقات معه والسير المعلن في مشاريع التسوية ومنها دويلة ٦٧! وكل واع كان يدرك أن استلام الحكم في ظل الاحتلال لا بد أن يقود إلى التعامل مع المحتل والقبول بالمفاوضات مع كيان يهود وتأييدها، وتقزيم أهداف المقاومة بإقامة دولة فلسطينية على حدود ٦٧ بكل ما يقتضيه ذلك من تنازلات... وبطبيعة الحال فهذا مما لا يُعذر الجهل فيه.

٣- كل التصريحات الصادرة عن قادة حركة حماس تؤكد هدف الوثيقة بأنه تحسين قبول المجتمع الدولي لها وإبقاء حكمها في قطاع غزة، والموافقة على كونها عنصراً في معادلة تسوية القضية الفلسطينية، أي نزع كل ما كان يشاع بأن حركة حماس تقف حجر عثرة ضد تصفية فلسطين بالمفاوضات، ومن تلك التصريحات:

أ- فقد ذكر خالد مشعل بأن (الوثيقة السياسية تواكب التغييرات وتعكس ممارسات وفكر ورؤية حركة حماس، وقرار إعداد الوثيقة السياسية اتخذ قبل ٤ سنوات، وعملية الصياغة بدأت منذ عامين...) (نون بوست، ٢٠١٧/٥/١).

وقال مشعل "إن حماس اختارت نهجا جديدا وهو التطور والمرونة دون الإخلال بالثوابت والحقوق"... (العربية نت، ٢٠١٧/٥/١)، وأضاف في المؤتمر الصحفي: (توافقنا على وضع وثيقة سياسية تعكس تطور الفكر والأداء السياسي لحماس... ولا نسعى إلى حروب بل إلى تحرير وتخلص من الاحتلال... وبعد اعتماد الصيغة النهائية اجتمعنا لـ ٩ ساعات مع كوكبة من رجال القانون الدولي لنأخذ ملاحظاتهم، وحماس بالوثيقة تظهر أنها حركة متطورة ومتجددة تتطور فكريًا وسياسيًا كما في المقاومة...) (وكالة معا الإخبارية، ٢٠١٧/٥/٢).

ب- وفي إجابة منه على سؤال حول أهمية هذه الوثيقة للحركة داخليًا وخارجيًا أجاب برهوم: (هذه الوثيقة تعني الكثير لهذا الجيل الجديد في الحركة الذي يبحث عن المرونة والتطور والفكر المستنير ومواكبة المتغيرات، فهي تفتح آفاقاً جديدة في التعامل مع المجتمع وتحدد له معالم وطبيعة الصراع مع العدو، وتعيد صياغة أساليب التعامل مع الآخر والانفتاح على العالم". وأضاف برهوم قائلًا: "فلتستمعوا إلى حماس ولا تسمعوا عنها من خصومها وأعدائها، فلا تنحرف بوصلتكم في تنكب طرق التعامل معها"...) (نون بوست، ٢٠١٧/٥/٢).

٤- ثم إن بنود الوثيقة تنطق بذلك:

- ينص البند الثامن من الوثيقة الجديدة على (تفهم حركة حماس الإسلام بشموله جوانب الحياة كافة، وصلاحيته لكل زمان ومكان، وروحه الوسطية المعتدلة؛ وتؤمن أنه دين السلام والتسامح، في ظله يعيش أتباع الشرائع والأديان في أمن وأمان؛ كما تؤمن أنَّ فلسطين كانت وستبقى نموذجاً للتعايش والتسامح والإبداع الحضاري)، والتعايش والتسامح بين الأديان المقصود به هنا هو مع اليهود، أي إقفال صفحة الماضي وفتح صفحة جديدة من التعايش والتسامح، وهذه إشارة إلى درجة كبيرة من التهاون، ويشير كذلك إلى الهدف من إعلان الوثيقة، وهو تقديم الحركة لأوروبا وأمريكا بشكل يُحسِّن من قبولهم لها واعترافهم بها في المعادلة الفلسطينية...

- نصت الوثيقة في البند ٣٤ على (دور المرأة الفلسطينية المحوري في بناء الحاضر والمستقبل والنظام السياسي...) ولم يوضع هذا النص في سياق رفع الإسلام لمنزلة المرأة بل للاقتراب من مفاهيم الغرب حول ما يسمونه "حقوق المرأة" الذي ما هو إلا أداة للهجوم على الحضارة الإسلامية، وليس مطالبات حقيقية بحقوق المرأة، فالغرب لا يطالب نفسه بعدم قتل المرأة المسلمة في العراق وسوريا وفلسطين، بل هو لا يعتبر الحفاظ على حياة المرأة حقاً، وإنما يطالب فقط بفكرة الحرية للمرأة كما يريدها هو لضرب الحضارة الإسلامية.

٥- وبهذه التصريحات والنصوص للوثيقة يتضح الهدف بشكل جلي، فالوثيقة تحرر الحركة من القشور الأيديولوجية التي تشكك الغرب بها، رغم كونها قشوراً! ويصبغها بنظرة براغماتية خالية من أي بُعدٍ أيديولوجي إسلامي، وهي بذلك تريد أن تتموضع في مكان ليس فيه مظنة الإعاقة للحلول السلمية، أي فتح الطريق للحلول التفاوضية وتأييدها باعتبارها "صيغة توافقية وطنية مشتركة"! بل إن وثيقة حماس تتزامن مع احتمال فتح المفاوضات بين السلطة الفلسطينية وكيان يهود، فإعلانها ٢٠١٧/٥/١ صريح في تزامنه مع زيارة عباس لواشنطن ٢٠١٧/٥/٢... وأما السفسطة اللغوية عن الإسلام وعدم الاعتراف بكيان يهود فلا قيمة لها، إذ كيف يمكن التوفيق بين القبول بدولة فلسطينية على حدود ٦٧ وعدم الاعتراف بكيان يهود؟ إن إعلان حركة حماس عن قبولها بدولة على حدود ٦٧، وتسمية ذلك بصيغة توافقية وطنية مشتركة، ما هو إلا بداية التنازلات، الذي له ما بعده، وهذا المشهد يذكِّر بما قامت به منظمة التحرير من خطوات وتدرج في التنازلات حتى تحولت إلى خادم أمني لكيان يهود... وكما هو ظاهر فإن "سلطة" حماس في غزة منذ انتخابات ٢٠٠٦ ثم الاستيلاء على الحكم في غزة هي لا تبتعد كثيراً عن خطوات التدرج تلك وبخاصة منذ خطاب مشعل في دمشق ٢٠٠٩/٦/٢٥ الذي أعلن فيه أنه يريد دولة في حدود ٦٧ وقد أصدرنا حينها في ٢٠٠٩/٦/٢٦ إصداراً تحت عنوان "سلطة حماس تتَّبع سنن سلطة فتح شبراً بشبر وذراعاً بذراع!!" قلنا فيه: (عندما أنشئت حركة فتح في منتصف ستينات القرن الماضي أعلنت أنها تتبنى المقاومة لتحرير فلسطين من النهر إلى البحر، ثم انتهى بها المطاف أن أضاعت النهر والبحر وما بينهما! لقد اعترفت سلطة فتح بكيان يهود في معظم معظم فلسطين، وصارت تفاوضها على دولة في ما بقي من فلسطين برعاية أمريكية... ومع ذلك، فإن سلطة فتح حتى اليوم، وبعد سنين طوال من المفاوضات، لم تنل شيئاً... ثم أنشئت حماس بعد نحو عقدين من إنشاء فتح، فبدأت الشوط الذي سارته فتح من أوله، فأعلنت أنها تتبنى المقاومة لتحرير فلسطين من النهر إلى البحر، وبدأت تنتقد حركة فتح لاعترافها بدولة يهود، ولمطالبتها فقط في دولة بحدود ١٩٦٧، وأنها ترتمي في أحضان أمريكا... ثم انتهى المطاف بسلطة حماس كذلك إلى أن تطالب بدولة في حدود ١٩٦٧، بجانب دولة يهود في معظم معظم فلسطين! وتمد يدها إلى أمريكا للتفاوض حول تحقيق هذا الأمر!... ففي خطاب كبير حماس خالد مشعل في دمشق ٢٠٠٩/٦/٢٥م قد نطق بالفم الملآن "أن حماس تريد دولة في حدود ١٩٦٧، وأنها تمد يدها للتفاوض مع أمريكا لهذا الغرض!)، وهكذا فبدء خطوات التنازل التدريجي مضى عليه نحو ثماني سنوات أي ضعف المدة التي ذكرها مشعل في وثيقة حماس الحالية، حيث قال (الوثيقة السياسية تواكب التغييرات وتعكس ممارسات وفكر ورؤية حركة حماس، وقرار إعداد الوثيقة السياسية اتخذ قبل ٤ سنوات، وعملية الصياغة بدأت منذ عامين...) (نون بوست، ٢٠١٧/٥/١).

فالتنازل قد بدأ من قبل، ولكن الفارق أن مشعل حينها ذكر جزءاً والآن أضاف لها أجزاء، فسابقاً ذكر في حدود ٦٧، وأبقى في ميثاقه تدمير دولة يهود، وأبقى كذلك ارتباط حماس بالإخوان المسلمين... والآن تنازل عن هذين الاثنين تماشياً مع التنازل بالتدريج!! وفارق آخر أن السابق كان خطاباً يقال فيه ويقال ولكن الآن وثيقة سياسية معتمدة!

ثانياً: وثيقة حماس وعلاقتها بمشاريع أمريكية للحل:

١- في ظل تفجر المنطقة العربية خاصة في سوريا، وسخونة التوتر بين أمريكا وكوريا الشمالية، فإن القضية الفلسطينية لم تعد قضية ملحة ذات أولوية للإدارة الأمريكية الحالية. ولذلك فليست أمريكا في عجلة من أمرها بالنسبة لهذه القضية... فهي تستطلع آفاق الحلول للمسألة الفلسطينية، وتدرس إمكانية فتح المفاوضات بين العرب خاصة الفلسطينيين وكيان يهود، وترى ما يكون، وما يؤكد ذلك ما نقلته بي بي سي ٢٠١٧/٣/١١ (ونسبت وكالة أنباء رويترز إلى نبيل أبو ردينة المتحدث باسم الرئيس الفلسطيني القول إن ترامب قال لعباس إنه يرغب ببحث كيفية العودة إلى المفاوضات، وأكد على "التزامه بعملية سلميةٍ تقود إلى سلامٍ حقيقي"). وقال أيضاً في مؤتمر صحفي مشترك في البيت الأبيض، مع عباس: ("سأفعل كل ما هو ضروري... أود أن أعمل كوسيط أو موجه أو حكم بين الجانبين وسننجز هذا...") (روسيا اليوم، ٢٠١٧/٥/٤)، أي أن أمريكا لا تقدم خططاً محددة للحل في فلسطين الآن، وذلك إلى أن تقطع شوطاً في الحرب أو التهدئة بالنسبة لموضوعي سوريا وكوريا الشمالية. فليس محدداً عند ترامب كيفية العودة للمفاوضات ولا نوع العملية السلمية التي يريد، بل هو في مرحلة استكشاف واستطلاع ودردشة مع أطراف النزاع في فلسطين... كما أنه يريد من هذه الأطراف أن تلتقي في لقاءات مباشرة ليتفقوا على الحلول التي يريدون أو بالأحرى التي يريدها كيان يهود! لذلك تطالب بمفاوضات مباشرة (فقد التقت مندوبة الولايات المتحدة إلى الأمم المتحدة نيكي هيل بالمندوب الفلسطيني رياض منصور للمرة الأولى يوم الثلاثاء الماضي. وفي وقت لاحق، قالت في تغريدة بموقع "تويتر" للتواصل (الاجتماعي) إن على الفلسطينيين أن يلتقوا بالإسرائيليين "في مفاوضات مباشرة بدلا من اللجوء إلى الأمم المتحدة للحصول على نتائج...") (بي بي سي، ٢٠١٧/٣/١١).

٢- تدعم الإدارة الأمريكية الحالية كيان يهود بصلابة أكبر من الإدارات السابقة، وذلك أن أمريكا رأت بأن الشرق الأوسط قد بات منطقةً متلاطمةً تجتاحها الثورات الرافضة للوضع الراهن من كل جوانبه، وإذا كانت أمريكا قادرة اليوم على مواجهة الثورات من خلال أنظمة الحكم القائمة في العالم الإسلامي فإنها قد لا تكون كذلك في المستقبل القريب، بسبب الضعف الآخذ في التزايد لهذه الأنظمة، بل إن بعضها آيل للسقوط، وكنتيجة لذلك فإن أهمية كيان يهود في الاستراتيجية الأمريكية تعود لتحتل الأولوية في خدمة المصالح الأمريكية بعد ضعف الأنظمة العربية. لكل ذلك فإن ما يبدو غريباً في ما تعرضه إدارة ترامب مثل احتمال التخلي عن حل الدولتين واعتماد حل الدولة الواحدة، ومثل نقل السفارة الأمريكية إلى القدس، حتى وإن كانت أمريكا تراوغ فيه إلا أنه تعبير عن مدى الخطر الذي تشعر به أمريكا على مصالحها أمام ثورات المسلمين، ومن ثم تركز على دعم كيان يهود ظناً منها أنه القادر على حماية مصالحها بعد اهتزاز عملائها في المنطقة...

٣- ومن هذا الاهتمام والدعم لكيان يهود طلب الرئيس ترامب من الفلسطينيين وقف التحريض، وفي أول لقاء له مع عباس، يوم الأربعاء ٣ أيار، دعا ترامب الزعماء الفلسطينيين (للحديث بصوت موحد ضد التحريض على العنف ضد الإسرائيليين...) (رويترز عربي، ٢٠١٧/٥/٤)، هذا بالإضافة إلى ما يطلبه ترامب من شروط مجحفة على الفلسطينيين إن أرادوا حل الدولتين، فقد نقل موقع المونيتور ٢٠١٧/٥/٢ (أكثر ما يثير قلق المفاوضين الفلسطينيّين هي الشّروط الأمريكيّة لاستئناف محادثات السّلام التي قدّمها المبعوث الأمريكي جيسون غرينبلات في شهر آذار/مارس عندما التقى القادة الفلسطينيّين والعرب. وتتضمّن الخطّة المكوّنة من تسع نقاط شروطاً وضعتها الولايات المتّحدة للقبول بحلّ الدّولتين، ومنها ضرورة إصلاح الأمن الفلسطيني بالتّنسيق مع (إسرائيل)، ووضع حد للشّيكات المفتوحة التي يجري إرسالها إلى غزة، وإظهار أنّ الفلسطينيّين يعارضون الإرهاب بطرق عمليّة.).

ثالثاً: علاقة أوروبا بالوثيقة وهل هي في خط منفصل عن أمريكا؟

إن الدول الأوروبية أضعف من أن يكون لها مشاريع في الوقت الحالي بشكل منفصل عن أمريكا، ومع أن قطر الموالية لبريطانيا كان لها الدور الفاعل، ولكن لا يعني ذلك أن أوروبا تستطيع أن توجد حلاً للقضية الفلسطينية بمعزل عن أمريكا... وعلى كل، فإن الاعتراف بكيان يهود والتفاوض معه مطلب للغرب كله فأوروبا وأمريكا متفقة على ذلك... كما أن بريطانيا خاصة بعد بداية مسيرتها للخروج من الاتحاد الأوروبي مستعدة أكثر من أي وقت مضى للسير قَدماً بقدمٍ بجانب أمريكا لحل القضية الفلسطينية وعدم وضع العراقيل، وأن إدارة ترامب هذه تعترف لبريطانيا ببعض المصالح، ومستعدة لإلقامها شيئاً من الغنيمة، خاصة وأن الطرفين الأمريكي والأوروبي يقفان أمام المخاطر الإسلامية الهائلة ويشاهدانها عن قرب في المنطقة الإسلامية العربية الثائرة، وأن المنطقة برمتها قد تكون على وشك الخروج عن السيطرة الغربية.

رابعاً: ونكرر ما نقوله دائماً:

إن اعتراف فتح وحماس بدولتين في فلسطين لن يجعل كيان يهود مشروعاً في الإسلام، فليست فتح وحماس هما الإسلام والمسلمين، بل هما نزر يسير من القافلة انحرف عن الطريق، أما فلسطين، فهي أرض إسلامية مباركة، ملك للأمة الإسلامية، وهي تقع في عقلها وقلبها، منذ أن ربط الله سبحانه أقصاها بالبيت الحرام في الحادثة العظيمة، حادثة الإسراء والمعراج، ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى الَّذِي بَارَكْنَا حَوْلَهُ لِنُرِيَهُ مِنْ آيَاتِنَا إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾.

هذه فلسطين، لن يكون حلها باليد الممدودة لأمريكا بالتفاوض حول حل الدولتين، ولا بالتفاوض مع كيان يهود، حتى لو انسحب فعلاً من كل المحتل في ١٩٦٧، فإن أي شبر في فلسطين المحتلة ١٩٤٨م، وأي شبر في فلسطين المحتلة ١٩٦٧م، هما في نظر الإسلام سواء، فقد جُبلت الأرض المباركة بدماء شهداء الجيش الإسلامي، على مر عصور الخلافة الإسلامية، حتى لم يبق شبر من فلسطين لم يسقط فيه دم شهيد أو غبار فرس لمجاهد.

إن فلسطين منذ حادثة الإسراء كانت وما زالت أمانة في أعناق المسلمين، ولا يملك مسلم حر أن يخون هذه الأمانة، فالله القوي العزيز يقول: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَخُونُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ وَتَخُونُوا أَمَانَاتِكُمْ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ ■

١٥ شعبان ١٤٣٨هـ
٢٠١٧/٥/١٢م

تتمة كلمة العدد: مؤتمر الأستانة يُلقي بشروره على ثورة الشام

ففي خطاب كبير حماس خالد مشعل في دمشق ٢٠٠٩/٦/٢٥م قد نطق بالفم الملآن "أن حماس تريد دولة في حدود ١٩٦٧، وأنها تمد يدها للتفاوض مع أمريكا لهذا الغرض!)، وهكذا فبدء خطوات التنازل التدريجي مضى عليه نحو ثماني سنوات أي ضعف المدة التي ذكرها مشعل في وثيقة حماس الحالية، حيث قال (الوثيقة السياسية تواكب التغييرات وتعكس ممارسات وفكر ورؤية حركة حماس، وقرار إعداد الوثيقة السياسية اتخذ قبل ٤ سنوات، وعملية الصياغة بدأت منذ عامين...) (نون بوست، ٢٠١٧/٥/١).

فالتنازل قد بدأ من قبل، ولكن الفارق أن مشعل حينها ذكر جزءاً والآن أضاف لها أجزاء، فسابقاً ذكر في حدود ٦٧، وأبقى في ميثاقه تدمير دولة يهود، وأبقى كذلك ارتباط حماس بالإخوان المسلمين... والآن تنازل عن هذين الاثنين تماشياً مع التنازل بالتدريج!! وفارق آخر أن السابق كان خطاباً يقال فيه ويقال ولكن الآن وثيقة سياسية معتمدة!

ثانياً: وثيقة حماس وعلاقتها بمشاريع أمريكية للحل:

١- في ظل تفجر المنطقة العربية خاصة في سوريا، وسخونة التوتر بين أمريكا وكوريا الشمالية، لأمريكا، وتجيب أمريكا على سؤال تركيا المتكرر "إما تركيا، وإما الجماعات الانفصالية".

وفي ظل هذا المكر المحيط بثورة الشام يبقى حزب التحرير - الرائد الذي لا يكذب أهله - صادعاً بالحق، حاملاً لواء رسم الطريق الصحيح لثوار الشام، فقد أصدر الحزب في ولاية سوريا بياناً في السابع من الشهر الجاري يدق فيه ناقوس الخطر المحدق بالثورة، ويؤكد أن هذا الاتفاق ما هو إلا حفرة جديدة يريد أساطين المكر العالمي أن يوقعونا فيها، ووضّح نتائج الاتفاق المشؤوم وما يعود به على أهل الشام ضمن عدة نقاط أهمها:

١- فتنة جديدة وشق للصف واقتتال، بدايةً بين من هو معارض للاتفاق من الفصائل ومن هو موافق عليه، ومن ثم بين من يرضى عنه الغرب ومن هو غاضب عليه.

٢- تحويل فصائل الثورة إلى حراس لمناطق النظام كما حدث يوماً في الفوعة وكفريا، لقمع أي محاولة جادة لتحرك مخلص.

٣- إراحة النظام وتفرغه لاستعادة مناطق أخرى.

٤- التمهيد لطرح فكرة نزع السلاح من المخلصين في المناطق المحررة، وذلك بغية إيجاد مناطق منزوعة السلاح.

٥- عزل الخارجين عن الإرادة الدولية والرافضين للحل الأمريكي في منطقة صغيرة لضربهم والقضاء عليهم.

٦- شرعنة استمرار القصف الروسي وقصف التحالف الذي تقوده أمريكا للمناطق التي لا يسيطرون عليها وقتل المسلمين من غير تفريق بينهم تحت ذريعة قصف (الإرهابيين).

٧- دخول قوات تركية وعربية إلى المناطق المحررة بحجة الفصل بين النظام والمعارضة للإشراف المباشر على الفصائل المرتبطة بها، وإعادة هيكلتها وتأهيلها للاندماج في مرحلة تالية مع جيش النظام.

كما أكد حزب التحرير/ ولاية سوريا في بيانه أن كل تدويل لقضايا المسلمين يعني تسليمها لأعدائها وبالتالي خسارتها، ودعا أهل الشام لمنع تنفيذ بنود هذا الاتفاق الخطير، والأخذ على يد المتلاعبين بدماء المسلمين، ومن ثم تبني مشروع سياسي واضح منبثق عن عقيدة لا إله إلا الله محمد رسول الله، هذا المشروع الذي قدمه حزب التحرير، واتخاذ حزب التحرير كقيادة سياسية تقود السفينة إلى بر الأمان.

قال تعالى: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ ۞ وَمَنْ يَتَوَلَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا فَإِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْغَالِبُونَ﴾ ■

* عضو المكتب الإعلامي لحزب التحرير في ولاية سوريا

محاولات الحكومة الإندونيسية حلّ حزب التحرير في إندونيسيا تؤكد عودة النظام القمعي المناهض للإسلام

بقلم: أدي سوديانا

أعلنت حكومة إندونيسيا خطتها لحل حزب التحرير في إندونيسيا، حيث صرح وزير التنسيق للشؤون السياسية والقانونية والأمنية الجنرال المتقاعد ويرانتو، يوم الاثنين الثامن من أيار/مايو ٢٠١٧، أن الحكومة تحتاج إلى اتخاذ خطوات قانونية حاسمة لحل حزب التحرير في إندونيسيا. وأضاف الوزير أن هذه الخطة اتخذت بناء على ثلاثة أسباب، أولا: أن الحزب لا يقوم بالأدوار الإيجابية في المشاركة في عملية التنمية لتحقيق الأهداف الوطنية، ثانيا: أن هناك مؤشراً قوياً على أن أنشطة حزب التحرير تتناقض مع الأهداف والمبادئ والمميزات القائمة على أساس "بانتشاسيلا"، ثالثا: أن أنشطة حزب التحرير تسببت في الصراعات في المجتمع التي قد تهدد الأمن والنظام العام وتعرض وحدة إندونيسيا للخطر.

فعلا لقد أثار هذا المخطط الردود القاسية في المجتمع سواء أكان من حيث الإجراءات أم المضمون، حيث أتت هذه الردود من قبل أعضاء مجلس النواب، وأعضاء مجلس العلماء وزعماء المنظمات الإسلامية الأخرى، ومن قبل الخبراء القانونيين والمحامين، ومن قبل العلماء وأصحاب المعاهد والشيوخ البارزة الآخرين.

أما من حيث الإجراءات فإن حل أي منظمة رسمية لا بد من إجراءات متدرجة حسب ما نص عليه قانون المنظمات الشعبية رقم ١٧ لعام ٢٠١٣، بداية من إفراغ الجهود للحوار، ثم إصدار رسالات إنذارية الأولى والثانية والثالثة، ثم وقف المساعدات المالية، ثم الإيقاف من العمل، ثم سحب الترخيص عبر الإجراءات القضائية وقرار المحكمة، وكل ذلك يجب أن يكون بالتدرج، وهذا ما لم تقم به الحكومة في محاولتها لحل حزب التحرير. فكيف تتحدث الحكومة عن التفكيك وهي لم تقم بأية محاولات حوارية مع حزب التحرير التي تمثل الخطوة الأولى في معاقبة أي منظمة مسجلة فضلا عن الإنذار. فلا شك أنه انتهاك لما قررت الحكومة نفسها.

والسؤال الوارد لماذا تعجلت الحكومة في هذا التصريح..؟ أليس حزب التحرير يقوم بدعوته في هذا البلد منذ ثلاثة عقود، ولا يوجد أي مشكلة بدعوته..؟ إن هذا يكشف حجم الضغوط على الحكومة وراء هذا المخطط سواء من قبل السياسيين والرأسماليين الذين يرون خطر دعوة الحزب على مصالحهم، ولا سيما المصالح الأجنبية المتكرسة في البلاد كما هو واضح في السياق والظروف المحيطة بهذه الخطة.

من الجدير بالذكر، أن هذه التصريحات جاءت في أعقاب الحملات حول حرمة تنصيب كافر حاكماً، والتعبئة الشعبية في نصرة القرآن بعد الإساءة التي تعرض لها من قبل أهوك الحاكم النصراني لجاكرتا، التي أدت إلى خسارته في الانتخابات وسجنه بسبب مقولته، ومعلوم أن دور حزب التحرير بارز في ذلك. وأيضا جاءت هذه التصريحات بعد زيارة نائب الرئيس الأمريكي مايك بنس في آخر الشهر الماضي، ومعروف كيف تكون السياسة الأمريكية حول المسلمين والحركات الإسلامية لا سيما بعد رئاسة ترامب. وما لبثت أيام من زيارة بنس حتى قامت وزيرة الخارجية الإندونيسية بزيارة أمريكا لتعزيز الشراكة الشاملة مع أمريكا لا سيما في موضوع مكافحة (التطرف والإرهاب) حيث تحتاج إندونيسيا إلى استخدام تقنيات القوة الصلبة والناعمة في وقت واحد، كما تناوله تصريح الوزيرة.

أما من حيث المضمون فإن افتراء الحكومة على حزب التحرير واضح للجميع حتى لمن يعادي حزب التحرير، فأي أدوار إيجابية قصدها الوزير؟ فإن عناية حزب التحرير بالقضايا الشعبية والدولية لا ينكرها إلا معاند، وقد أثبتت نشاطات حزب التحرير بأن فيها خيرا كثيرا للناس لا سيما في مجال تنمية الموارد البشرية في هذا البلد بتكوين شخصيات سامية، وهذا ما تحتاج إليه الدولة والمجتمع في مواجهة الأزمات المختلفة التي تهدد هذا البلد. وأي صراعات مجتمعية سببها دعوة الحزب..؟ وقد صرح الحزب منذ أن أسس سنة ١٩٥٣ أنه يعمل لتحقيق غايته بطريقة فكرية سياسية وليس باستخدام العنف المادي، وهذا أمر يعرفه الأعداء. والعكس هو الصحيح، فقد اعتُدي على الحزب وشبابه وأنشطته كما حصل مؤخرا في الهجوم على مؤتمرات حزب التحرير في إندونيسيا.

نعم، فقد وعت الحكومة هذه الحقيقة، لأجل ذلك ركزت الحكومة سبب حظر حزب التحرير في دعوته لفكرة الخلافة وأنها ضد "بانتشاسيلا"، وأن العمل لإقامتها يهدد سيادة الدولة. لا ريب أن الحكومة الإندونيسية اليوم بهذا السرد من البهتان تسعى للعودة إلى تاريخ مظلم في تفكيك المنظمات الشعبية سواء ما حصل في عهد سوكارنو مثل تفكيك حزب مجلس الشورى للمسلمين الشهير باسم مشومي بحجة تهديد سيادة وأمن الدولة، أو ما حصل في عهد سوهارتو مثل تفكيك منظمات الطلاب الإندونيسية ورابطة الطلاب المسلمين بدليل أنها ضد "بانتشاسيلا".

وهكذا، بنفس السبب، وبنفس السرد، فقد تذرعت الحكومة القمعية لمحاربة الحركات الإسلامية بحجة أنها تهدد الدولة وأنها ضد "بانتشاسيلا". وعلى الرغم من أن الحكومة الإندونيسية بعد عهد سوهارتو قد اعتبرت مؤخرا بعض رجالات حزب مشومي أبطالا للدولة، فها هو اليوم يعود هذا النظام القمعي ويقوم بتجريم الحركات الإسلامية ويأتي بنفس البهتان والافتراءات التي أتى بها أسلافه.

والأخطر من هذا، أن الحكومة بهذا السرد من البهتان، تسعى إلى محاربة أحكام الإسلام، لا سيما في محاربتها لفكرة الخلافة، على الرغم من أن الحكومة تؤكد مرارا أن "بانتشاسيلا" لا يتناقض مع الإسلام. أليست الخلافة من أحكام الإسلام؟! بل هي من أعظم أحكامه كما أجمع أئمة المسلمين حيث يتوقف تطبيق الإسلام على وجودها. وأي تهديد من توحيد البلاد المسلمين على أساس عقيدتهم وأحكام دينهم؟ فإذا أصرت الحكومة الإندونيسية على أن الخلافة تتناقض مع "بانتشاسيلا" فلا عجب إذا تكرس الرأي العام لدى الأمة الإسلامية أن الحكومة تعمل ضد الإسلام ودعوته فضلا عن محاولاتها الأخيرة في تجريم العلماء وتأييدها للمسيء للقرآن. وهذا ما حذر منه الأستاذ إسماعيل يوسانطو الناطق الرسمي لحزب التحرير في إندونيسيا مبينا "أن حزب التحرير يطالب الحكومة بوقف الخطة، وإذا ما استمرت في ذلك، فإن الرأي العام سيمتلك أدلة أكثر تثبت كون نظام الحكم الحالي مناهضا للإسلام وأنه نظام قمعي" ■

دبي تسمح لعلوج كيان يهود بدخول أراضيها حتى دون تصاريح

تناقلت العديد من المواقع الإخبارية أنه ابتداء من يوم السبت، فقد أصبح بإمكان علوج كيان يهود التوجه إلى دبي لقضاء إجازتهم، دون الحاجة إلى تصريح، وقد دعت شركات الطيران في كيان يهود عملاءها إلى استغلال العرض، والنزول بدبي والمكوث هناك لأيام حتى استئناف الرحلة إلى دول المشرق.

جولة أردوغان الخارجية: خدمة لأمريكا وخذلان للمسلمين

بقلم: أسعد منصور

من المعلوم أن تركيا أردوغان تدور في فلك أمريكا، ولم يصدف أن خالفها أردوغان في أية جزئية، حتى ليكاد أن يصل إلى حد العمالة والتبعية المطلقة لأمريكا، ولذلك ارتكب الخيانة بخداعه الثوار لتسليم حلب للروس وللنظام حسب المخطط الأمريكي للقضاء على ثورة الأمة وتثبيت النظام العلماني العميل، فأكثر ما يمكن أن يفعله هو مطالبة أمريكا بمطالب يراها من مصلحة بلاده ومصلحته الشخصية، فإن وافق ذلك أمريكا فإنها تلبيها، لأن ذلك من مصلحتها، وإن لم يوافقها فإنها ترفضها ولا تسمح له بفعلها. ومن هذه الزاوية يجب النظر سياسيا لتحركات أردوغان الخارجية، ومن ثم التقييم من زاوية الإسلام. فإن لم يفعل المسلم الواعي ذلك فإنه يُضلل نفسه وغيره.

فالشهر الحالي يشهد زيارات مكثفة لأردوغان لكل من الهند وروسيا والكويت والصين وأمريكا وبروكسل. وتأتي بعد أسبوعين من فوزه بالاستفتاء على تعزيز صلاحياته الدستورية لينطلق من موقع قوي، ولكنه لا يغير من واقعه المرتبط بأمريكا.

فالهند التي زارها يومي ٤/٣٠ و٢٠١٧/٥/١ تتبع أمريكا بقيادة مودي وحزبه، حيث تنفذ سياسات أمريكا. وبذلك يقوّي أردوغان موقف الهند إقليميا ودوليا، إذ طالب مع مودي في المؤتمر الصحفي المشترك بتوسيع مجلس الأمن الدولي في إشارة إلى دعمه موقف الهند المطالب بمقعد دائم في مجلس الأمن، فيعزز موقفها تجاه الصين ويصب في مصلحة أمريكا التي تعمل على تطويق الصين وإضعاف موقفها الدولي وإيجاد متصارعين معها إقليميا ودوليا. وذكر مودي أنه بحث مع أردوغان "العلاقات الثنائية وقضايا إقليمية ودولية ذات اهتمام مشترك". ولكن أردوغان تجاهل مسألة كشمير إحدى قضايا المسلمين المهمة. فعندما سأله مراسل تلفزيون "وي أون" الهندي عشية الزيارة حول مسألة كشمير ذكر أنها "تحل بالحوار بين الهند والباكستان"، وساوى بين البلدين حيث اعتبرهما "صديقين لتركيا"، علما أن كشمير محتلة من قبل الهند، ويجب أن يدعوها إلى الانسحاب، بل يعمل مع الباكستان على تحريرها وطرد الهندوس منها.

وبعد ذلك قام أردوغان بزيارة روسيا لاستكمال الدور الذي رسمته أمريكا باستخدام روسيا لتنفيذ مشروعها في سوريا، فقال يوم ٢٠١٧/٥/٤ "إن إنشاء مناطق آمنة كانت من أهم المواضيع حول سوريا التي بحثها مع بوتين" ومثل ذلك أعلن بوتين يوم ٢٠١٧/٥/٣ عقب اجتماعه مع أردوغان بأن "النظام السوري موافق على المناطق الآمنة". علما أن روسيا عندما طرحت إدارة ترامب "المناطق الآمنة" ذكرت على لسان وزير خارجيتها أنها "لم تستشر، ولكنها مستعدة لقبولها"، فانصاعت وصاغتها مع تركيا باسم "مناطق تخفيف العنف". ولذلك عقد مؤتمر الأستانة بين عملاء أمريكا من النظام والمعارضة للاتفاق على تلك المناطق، وأعلن بوتين "توافق الجميع حول ضرورة استحداث آليات تضمن حقن الدماء وتوفير الظروف لإطلاق الحوار السياسي". وذكر أن "الإدارة الأمريكية تؤيد هذه الأفكار". وبهذا يتأكد أن ما تفعله "الدول الضامنة" روسيا وتركيا وإيران يجري بتأييد أمريكا لتنفيذ حلها السياسي القاضي بالمحافظة على النظام السوري التابع لها والقضاء على ثورة الأمة في الشام.

وفي زيارته للكويت يوم ٢٠١٧/٥/٩ أعرب أردوغان عن ارتياحه لمستوى التعاون مع دول الخليج في المجال السياسي، حيث يعمل على تعزيز علاقاته بدول الخليج ضمن مخطط أمريكا الساعي للهيمنة عليها، فيصبح لتركيا دور مؤثر إقليميا موازٍ للدور الإيراني الذي تتخوف منه دول الخليج، وأصبحت أمريكا تجعله ثانويا إلا في استعماله لتخويف هذه الدول، فكما فعلت أمريكا عندما دفعت إيران للتدخل في سوريا، وعندما فشلت حركت تركيا بعدما أصبح لها تأثير على بعض الفصائل، فما لم تستطع أمريكا تحقيقه بواسطة إيران حققته بواسطة تركيا، وهكذا تريد أن تفعل في منطقة الخليج بواسطة تركيا.

وقام أردوغان يومي ١٢-٢٠١٧/٥/١٣ بزيارة الصين ليعقد قمة مع نظيره الصيني وأخرى ثلاثية مع نظيريه الصيني والروسي، وللمشاركة في منتدى اقتصادي دولي "الحزام والطريق" في بكين يشارك فيه ٢٨ دولة. فكما عملت أمريكا بواسطة الباكستان لإغراء الصين في الاستثمارات فيها حيث اتفقا يوم ٢٠١٥/٤/٢٠ على القيام بمشاريع تبلغ قيمتها ٤٦ مليار دولار لتجعلها تنفق أموالا طائلة وتتلهى هناك، فتشغلها عن العمل للسيطرة على بحر الصين الجنوبي، وبذلك تقدم الباكستان خدمة لسيدتها أمريكا، فمثل ذلك تقدم تركيا الخدمات لسيدتها أمريكا لتقوم الصين بتمويل طريق الحرير بمبلغ ٤٠ مليار دولار الممتد من الصين إلى تركيا، ومن ثم تنقل البضائع من هناك إلى أوروبا. وأثناء إلقائه كلمة أمام المنتدى قال أردوغان "هذا المشروع الشامل هو بمثابة خطوة لتأسيس نظام جديد يربط الدول على الأصعدة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية...". فهو يصرح بأن المشروع ليس اقتصاديا بحتا وإنما سياسي أيضا، والهدف منه سياسي بالدرجة الأولى كما ذكرنا. ولم يلتفت أردوغان إلى الجرائم التي ترتكبها الصين ضد المسلمين الأتراك الإيغور، بل ادعى كاذبا في زيارة سابقة للصين بأنه لا يقع ظلم على المسلمين في الصين!

وهذه الزيارات التي قام بها أردوغان إلى الهند وروسيا والكويت والصين غلفت بغلاف اقتصادي للتغطية على الأهداف السياسية، فتجعل الإنسان غير الواعي يلتفت إلى التصريحات المتعلقة بزيادة التبادل التجاري وإقامة المشاريع التي تجلب الرخاء للبلد! ولا يلتفت إلى المهم والمتعلق بخدمة المشاريع الأمريكية وخذلان المسلمين.

وبعد كل ذلك يزور أردوغان أمريكا يومي ١٦-٢٠١٧/٥/١٧ ليلتقي رئيسها ترامب ليقول له لقد خدمتكم كثيرا! وأما قوله يوم ٢٠١٧/٥/١٢ "قرار واشنطن تسليح تنظيم "ب ي د" في سوريا، يتعارض مع علاقاتنا الاستراتيجية مع أمريكا وأنه ليس من الصواب رؤية حليفتنا الولايات المتحدة الأمريكية جنبا إلى جنب مع تنظيم إرهابي" فهو احتجاج خجول، ويؤكد أن موضوع سوريا هو المهم في زيارته لأمريكا، لإطلاعها على ما نفذه لها من أوامر في موضوع المناطق الآمنة وتفريغ المناطق من الثوار تمهيدا للقضاء على الثورة وليتلقى أوامر جديدة. واحتجاجه على ذلك القرار هو لدغدغة المشاعر القومية التركية، ولو كان جادا في احتجاجه لأوقف تعاونه مع أمريكا وانسحب من حلفها الصليبي، ولأغلق قاعدة إنجرليك ولقام بتجميد العلاقات معها، وذلك أضعف الإيمان. وقد احتج في مرات سابقة، ولكنه خضع لأمريكا؛ مثلما حصل في كوباني ومنبج. وفي أوروبا أعلن أن رئيس مجلسها توساك ورئيس مفوضيتها يونكر سيجتمعان مع أردوغان على هامش قمة زعماء الناتو المقرر عقدها يوم ٢٠١٧/٥/٢٥ ببروكسل، "وسيبحثان معه سبل تحسين العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وتركيا كما أوصت المستشارة الألمانية ميركل" بعد التوتر الذي حصل بين الطرفين مؤخرا، حتى لا تخسر أوروبا كل شيء هناك وتستحوذ أمريكا على كل الكعكة.

وهكذا نرى زيارات أردوغان تنطلق من زاوية خدمة المصالح الأمريكية مقابل الحصول على بعض المكاسب الاقتصادية لبلاده والمصالح الشخصية لتعزيز صلاحياته وبقائه في السلطة لفترتين قادمتين، حيث كان ترامب أول المباركين والداعمين له ذاكرا عقب ظهور نتائج الاستفتاء يوم ٢٠١٧/٤/١٦ أنه "توجد هناك أشياء مهمة جدا سنقوم بها معا". وقضايا الإسلام والمسلمين ليست في حسبان أردوغان بشيء! وتلك القضايا تنتظر الخليفة الراشد القادم قريبا بإذن الله، لتكون محور السياسة الخارجية لدى دولة الخلافة الراشدة على منهاج النبوة ■

الديمقراطية دعوة للفجور وحرب على العفة والطهارة

نشر موقع (الجزيرة نت، الخميس ١٤ شعبان ١٤٣٨هـ، ٢٠١٧/٠٥/١١م) الخبر التالي: "أيدت محكمة النقض الهولندية قطع المساعدات الاجتماعية عن مسلمة امتنعت عن كشف نقابها خلال تدريب متعلق بالعمل. وأرجعت المحكمة قرارها إلى "حالة النقاب التي تشكل وضعا مختلفا داخل التدريب". واعتبر قرار المحكمة أن المنقبة "ستشكل عبئا" على بلدية أوتريخت التي تقدم التدريب من الصندوق العام الذي تخصصه الدولة "مع انعدام فرصة حصولها على عمل داخل البنية الاجتماعية الحالية في البلاد"."

الراية: **لم يعد يمضي يوم إلا وتقوم به الدول الغربية بممارسات تكشف عن وجه ديمقراطيتها الحقيقي، التي تدعو إلى العهر والفجور والانحلال، وتحارب الطهر والعفة والوقار، فتباً لقوم إلههم هواهم، ومحور تفكيرهم ومركز تنبههم شهواتهم.**